

دراسة تظهر إرتفاعا ملحوظا في رواتب المحامين في دولة الامارات



أظهرت دراسة جديدة لمجموعة المستشارين القانونيين بدبي بالتعاون مع شركة تيسارا التنفيذية للبحث أن رواتب المحامين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية حققت إرتفاعا ملحوظا هذا العام لتصل في المتوسط إلى ٨٢,٠٠٠ درهم شهريا، حيث أظهرت نتائج الدراسة للعام الماضي بأن قطاع العقارات كان من بين القطاعات التي تدفع أعلى الرواتب لغير رؤساء الدوائر في المجال القانوني، فقد أظهرت الدراسة هذا العام أن أعلى الرواتب كانت في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بالإضافة إلى قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقا للدراسة التي شملت حوالي ١٩٤ محاميا من مجموعة واسعة من الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أصبح عاديا أن تصل رواتب رؤساء الدوائر القانونية من ١٣٠,٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ درهم شهريا، إضافة إلى أن ٢٠% من رؤساء الدوائر القانونية يتقاضون رواتب تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ درهم شهريا. وتظهر الدراسة أن أعلى الرواتب كانت من نصيب المحامين المؤهلين من أمريكا الشمالية، تليها إنجلترا وويلز. أما على مستوى رؤساء الدوائر القانونية فإن المحامين من انكلترا وويلز فكاتوا على رأس القائمة، في حين أن المحامين المؤهلين من شبه القارة الهندية لا يزالون يتلقون أدنى الاجور في المتوسط.

وقالت اليزابيث وليامز، الشريك ورئيس الممارسات القانونية في تيسارا التنفيذية للبحث: "عموما، فإن المحامين المؤهلين في الولايات المتحدة أو أوروبا، بما فيها المملكة المتحدة، نيوزيلندا، واستراليا، وكندا، يتلقون رواتب أعلى من المحامين المؤهلين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو شبه القارة الهندية. على الرغم من ذلك، فقد لاحظنا هذا العام أن الفجوة في مستوى الرواتب قد قلت مما كان عليه في العام ٢٠٠٧ الماضي. كما أن المحامين المؤهلين من الخارج والذين يتحدثون اللغتين العربية والانجليزية لا يزالون يتلقون أعلى الرواتب التي قد تصل في بعض الحالات إلى ٢٤٤,٠٠٠ درهم شهريا." من جهة أخرى، كشفت الدراسة عن وجود صلة مباشرة بين قيمة الراتب وعدد سنوات الخبرة، فمتوسط الراتب للمحامين المؤهلين الذين يتمتعون بخبرة تتراوح ما بين ٠-٤ سنة هو ٣١,٠٠٠ درهم شهريا، وضمن سنوات الخبرة هذه فإن أعلى الرواتب قد تحققت في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بما يصل إلى ٦٦,٠٠٠ درهم شهريا. أما المحامين الذين يتمتعون بسنوات خبرة تتراوح ما بين ٥-٧ سنوات فإن أعلى الرواتب كانت أيضا في القطاع المصرفي والمالي وتصل إلى ٩٤,٠٠٠ درهم شهريا، أما المحامين الذين تتراوح خبرتهم ما بين ٨-١٠ سنوات فإن أعلى الرواتب كانت في الشركات الإقليمية وقطاعات المصارف والتمويل بما يصل إلى ١١٥,٠٠٠ درهم شهريا.

من جهته، قال جاستين كونور، رئيس مجلس الإدارة بالانابة لمجموعة المستشارين القانونيين بدبي: "إن الارتفاع في الرواتب منذ العام الماضي يرجع جزئيا إلى النقص الكبير في المحامين المؤهلين في السوق وارتفاع الطلب على المحامين في دولة الإمارات العربية المتحدة كما يتضح من حقيقة أن أكثر من ٧٥ في المئة من خطط رؤساء الدوائر تهدف الى توظيف أو توسيع دوائهم القانونية وخاصة في أبو ظبي والتي لديها خطط توسعية كبيرة في هذا المجال." وأضاف كونور: "كما لا بد من الإشارة إلى وجود عوامل أخرى أدت إلى إرتفاع الرواتب بما في ذلك إرتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي خفض من قيمة التعويضات ووضع مزيدا من الضغوط على الرواتب. ونحن نتوقع إستمرار الطلب على المحامين وخصوصا بالنسبة للذين يتمتعون بخبرة في المنطقة وبالتالي من المرجح أن يستمر هذا الارتفاع في الرواتب على مدى السنوات القادمة."

أما فيما يتعلق بالوظيفة ومدى الرضى لدى الموظفين، فقد أشارت الدراسة إلى أن غالبية العينة عبروا عن رضاهم عن وظائفهم ورواتبهم. ومع ذلك أشار ٤٤% منهم ألا أنهم يعملون أكثر من ١٠ ساعة في اليوم، وهذا على الأرجح السبب في إشارة ٥٠% من العينة إلى أن وظائفهم مجهدا بينما أشار ٣٠ بالمئة الى أنها مجهدا للغاية.

(www.menareport.com) تقرير مينا ٢٠٠٨ ©